الأمم المتحدة S/2010/447

مجلس الأمن

Distr.: General
9 September 2010
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الصومال

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بالبيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/30)، وبقرار مجلس الأمن ١٨٧٢ (٢٠٠٩)، وعلى النحو المحدد في الفقرة ٢٠ من القرار ١٩١٠ (٢٠١٠)، الذي طلب فيه المجلس إلي تقديم تقرير عن جميع جوانب القرار كل أربعة أشهر. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية في الصومال منذ تقديم تقريري المؤرخ ١١ أيار/مايو ٢٠١٠ (S/2010/234)، ويقيِّم الأوضاع السياسية والأمنية وأوضاع حقوق الإنسان والحالة الإنسانية، فضلا عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة للصومال. ويغطي التقرير أيضا الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة والمجتمع الدولي، فضلا عن التطورات في مجال أنشطة مكافحة القرصنة.

ثانيا – أهم التطورات في الصومال

ألف – التطورات السياسية

٢ – شهدت الفترة المشمولة بهذا التقرير توترات داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية بالإضافة إلى القلق المتزايد من جانب الصوماليين والمجتمع الدولي بخصوص أداء الحكومة الاتحادية الانتقالية فيما يتعلق بتوفير الأمن والخدمات الأساسية الأخرى لشعبها. وأدت هذه المخاوف إلى قيام كل من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بعقد عدة اجتماعات رفيعة المستوى أبرزت فيها الضرورة الملحة لاضطلاع المؤسسات الاتحادية الانتقالية بمهامها كمؤسسات ذات مصداقية، والحاجة إلى معالجة الاحتياجات المالية الملحة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

090910 090910 10-49338 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

٣ - وفي شهر أيار/مايو حدثت نزاعات داخلية عديدة بين البرلمان ومجلس الوزراء. ونتيجة لذلك قام رئيس الجمهورية، الشيخ شريف شيخ أحمد، بحل الحكومة في ١٦ أيار/مايو. وكذلك استقال رئيس البرلمان في ١٧ أيار/مايو واستُبدل في وقت لاحق بوزير المالية السابق شريف حسن. غير أن البرلمان أبطل قرار رئيس الجمهورية في وقت لاحق وأعاد رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة إلى مناصبهم في ٢٠ أيار/مايو. وفي ٣ تموز/يوليه أعلن عمر عبد الرشيد علي شرماركي، رئيس الوزراء تشكيل حكومة معدلة تتكون من ٣٩ عضوا، منهم خمسة من أعضاء تنظيم أهل السنة والجماعة وأعضاء جدد من الشتات الصومالي.

٤ - وعلى الرغم من هذه التعقيدات السياسية والبيئة الأمنية الصعبة واصلت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمجتمع الدولي بذل الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والأمن في الصومال. وواصل ممثلي الخاص العمل مع جميع الأطراف للتخفيف من حدة التوترات السياسية وتنفيذ الاستراتيجية المعتمدة دوليا للصومال. وفي إطار جهودي الهادفة إلى دفع العملية السياسية قُدُما في الصومال وكفالة استمرار الاهتمام الدولي باحتياجات الصومال في مجالات السياسة والأمن والمساعدة الإنسانية والتنمية، عقدتُ بالاشتراك مع حكومة تركيا مؤتمر إسطنبول خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٠. وقد سلط المؤتمر الضوء بفعالية على قلق المجتمع الدولي على الصومال ومدى التزامه إزاءه. وأهاب كثير من المشاركين تكرارا بالرئيس وحكومته تكوين حكومة ذات مصداقية والحد من المنازعات الداخلية. ويعكس إعلان اسطنبول الذي اعتُمد في المؤتمر توافقا في الآراء في المجتمع الدولي بشأن عدد من المسائل منها الحاجة إلى اتخاذ الحكومة الاتحادية الانتقالية إجراءات أكثر فعالية؛ وتشجيع الجماعات خارج نطاق اتفاق جيبوتي على الانضمام إلى عملية السلام؛ وضرورة بناء قوات الأمن الصومالية، وتعزيز قدرات بعثة الاتحاد الأفريقي من أجل تأمين المناطق الاستراتيجية الرئيسية في مقديشو. وقد شجع إعلان اسطنبول القطاع الخاص الصومالي على القيام بدور إيجابي في عملية السلام. وفي إطار متابعة المؤتمر ترأس مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، بالاشتراك مع البنك الإسلامي للتنمية وتركيا، اجتماعا عُقد في ٨ حزيران/يونيه وأنشئت خلاله فرقة عمل لتتولى تنفيذ أنشطة الإنعاش في مجالات الخدمات الأساسية وسبل المعيشة والهياكل الأساسية والطاقة.

٥ - واستجابة لتصاعد نشاط المتمردين ضد الحكومة الاتحادية الانتقالية، عقدت جمعية رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الهيئة الحكومية المعنية بالتنمية دورتها الاستثنائية الخامسة عشرة في أديس أبابا في ٥ تموز/يوليه. ولاحظت بقلق تدهور الحالة الأمنية في الصومال، وقرر أن ينشر على الفور ٢ ٠٠٠ فرد إضافيين من حفظة السلام في إطار بعثة

الاتحاد الأفريقي. ووافق مؤتمر القمة أيضا على العمل مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن، على زيادة كبيرة في عدد جنود البعثة بهدف نشرهم في جميع أنحاء الصومال.

٦ - ومن المؤشرات الأخرى على التأثير الإقليمي لعدم الاستقرار في الصومال الهجمتان الانتحاريتان اللتان وقعتا في ١١ تموز/يوليه واستهدفتا مطعما وناديا رياضيا إثيوبيين في كمبالا خلال نهائي كأس العالم لكرة القدم الذي نظمه الاتحاد الدولي لكرة القدم. وقُتل في الهجومين أكثر من ٧٠ شخصا وجرح كثيرون آخرون. وللمرة الأولى أظهر هجوما كمبالا، اللذان ادعت حركة الشباب المسؤولية عنهما في وقت لاحق، قدرة الحركة على تخطيط وتنفيذ هجمات إرهابية خارج حدود الصومال - ضد الدول والكيانات التي تهدد تمرد الحركة وأيديولوجيتها المتطرفة. وأظهرت الهجمتان أن الحركة لا تزال تُشكل تهديدا خطيرا للأمن في الصومال وفي المنطقة دون الإقليمية والمجتمع الدولي برمته. وينبغي الإشارة إلى أن زعيمي أوغندا وبوروندي كررا التأكيد في أعقاب هجومي كمبالا على تصميمهما على مواصلة دعم جهود تحقيق الاستقرار في الصومال.

٧ - وبُعيد انعقاد مؤتمر قمة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، عقدت جمعية الاتحاد الأفريقي دورتها العادية الخامسة عشرة في كمبالا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تموز/يوليه. وهيمنت مسألة الصومال على المناقشات في مؤتمر القمة، الذي أعرب فيه الزعماء الأفريقيون عن شعورهم القوي بأن الحكومة الاتحادية الانتقالية تحتاج إلى بذل المزيد من الجهود العاجلة لتعزيز هياكلها للحوكمة وتسوية الخلافات الداخلية داخل هياكل قيادتها. وأشاد الزعماء الأفريقيون ببعثة الاتحاد الأفريقي لما تبذله من جهود في دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية. وأيد مؤتمر القمة قرارات الهيئة وكلف مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتخطيط لمراحل جديدة في عملية تعزيز البعثة.

٨ - ويَسَّر السفير جوني كارسون، مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة للشؤون الأفريقية انعقاد مؤتمر قمة مصغر معني بالصومال في ٢٦ تموز/يوليه، على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، حضره رؤساء كل من أوغندا وجمهورية تترانيا المتحدة وجيبوتي والصومال وكينيا، ورئيس وزراء إثيوبيا، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ونائب الأمين العام، إلى جانب ممثلين آخرين للأمم المتحدة. وناقش المشاركون سبل دعم تنفيذ المقترحات التي قدمتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ولا سيما تلك الهادفة إلى تعزيز دعم بعثة الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية الانتقالية. وأبدت الولايات المتحدة، في ذلك الصدد استعدادها لتيسير نشر ٢ ٠٠٠ جندي إضافيين في إطار بعثة الاتحاد الأفريقي.

٩ - وعلى الرغم من الخلافات بين البرلمان ومجلس الوزراء واصلت اللجنة الدستورية الاتحادية المستقلة للصومال العمل على مشروع الدستور في جيبوتي. وفي ١ تموز/يوليه بدأت اللجنة رسميا عملية تشاورية بشأن مشروع الدستور، وهي عملية تتضمن سلسلة من إجراءات التثقيف المدني والمبادرات العامة من المقرر أن تستمر حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ومن المتوقع أن يصدر أول مشروع للدستور بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وفي ذلك السياق عقدت اللجنة، بالاشتراك مع مجموعة الشركاء حلقة دراسية مع أعضاء المجتمع المدني يومي ٣ و ٤ تموز/يوليه للتوصل إلى فهم مشترك لعملية وضع الدستور والعملية التشاورية ودور المجتمع المدني في التثقيف المدني و المشاورات العامة. وفي نفس الوقت أعلن رئيس اللجنة الدستورية أن عددا من القضايا المثيرة للجدل ستُطرح على العملية التشاورية لمواصلة التداول بشأنها، منها الاختيار بين نظام حكم رئاسي ونظام حكم برلماني، ودور الشريعة الإسلامية، ووضع مدينة مقديشو في إطار الفيدرالية.

١٠ - ومن ضمن التطورات السياسية الكبرى في أنحاء أخرى من الصومال ''الانتخابات الرئاسية'' التي جرت في ''صوماليلاند'' في ٢٦ حزيران/يونيه، ووصفها المراقبون الدوليون بأنها انتخابات حرة ونزيهة وشفافة. وفي ١ تموز/يوليه أعلنت اللجنة الانتخابية الوطنية أن أحمد محمد محمود ''سيلانيو'' الذي ينتمي إلى حزب المعارضة كوليه (السلام والوحدة والتنمية) فاز بنسبة ٤٩,٥٩ في المائة من الأصوات. وأقرت المحكمة العليا النتائج في ١١ تموز/يوليه، وأدى الرئيس سيلانيو اليمين الدستورية في ٢٧ تموز/يوليه. وعين الرئيس الجديد حكومة مكونة من ٢٠ وزيرا وستة نواب وزراء، منهم ثلاث نساء. وفي ٥ تموز/يوليه عقد برلمان ''بونتلاند'' جلسته الأولى التي استعرض فيها ميزانية عام ٢٠٠٩ وناقش إكمال الإصلاحات القضائية.

باء - الحالة الأمنية

١١ - تفاقمت التقلبات وانعدام الأمن في مقديشو خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، ودخلت بعثة الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية الانتقالية في مواجهات متكررة مع المتمردين، ردا على تزايد إطلاق قذائف الهاون والهجمات المباشرة على القصر الرئاسي (فيلا الصومال) وعلى الميناء. وبالإضافة إلى ذلك استمر إطلاق قذائف الهاون بصورة متقطعة على المطار. وسقطت قذائف الهاون بصورة منتظمة أيضا قُرب مجمع الأمم المتحدة المشترك ومجمع اليونيسيف.

١٢ - وأدت العمليات العسكرية التي نفذتها بعثة الاتحاد الأفريقي لتأمين مواقع في الأحياء الرئيسية لمقديشو إلى نشوب معارك ضارية، منها العمليات القتالية التي وقعت في

٤ تموز/يوليه بين حركة الشباب وقوات الحكومة/بعثة الاتحاد الأفريقي في حي عبد العزيز، فضلا عن هجوم شنته الحركة في بونديري يوم ٢٢ تموز/يوليه. ولم يحدث تطور يُذكر في حالة المأزق العسكري في أجزاء أخرى من العاصمة، حيث تسيطر مليشيات متفرقة على معظم أحياء مقديشو. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدث انخفاض حاد في عدد الضحايا من أفراد الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي، لسبب يعود على الأرجح إلى تعزيز التدابير الأمنية وإجراءات مكافحة العبوات الناسفة اليدوية الصنع. غير أن تواتر الهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع أدى إلى زيادة الضحايا في صفوف المدنيين في الفترة المشمولة بالتقرير.

١٣ - وخارج مقديشو استمر وقوع اشتباكات متفرقة بين حركة الشباب وتنظيم أهل السنة والجماعة في المناطق الوسطى، وإن لم تصاحب ذلك أية تغيرات كبيرة فيما يتعلق بالسيطرة على الأراضي. ولا تزال حركة الشباب تسيطر على مدينة كيسمايو وميناءها، في حين تواصل الميليشيات العشائرية المحلية المرتبطة بالحكومة الاتحادية الانتقالية ومجموعة راس كامبوني مهاجمة مواقعها في وادي جوبا وعلى طول الحدود الكينية بشكل متقطع.

١٤ - وفي تلك الأثناء ضعُف بشدة تنظيم حزب الإسلام بعد قطع علاقاته مع جماعة راس كامبوني في أيار/مايو. وقد أضر ذلك بجهود تنظيم حزب الإسلام للاستيلاء على مواقع تحتلها حركة الشباب في مختلف المناطق الواقعة في جنوب وسط الصومال. وخلال الفترة المشمول بهذا التقرير زُعم أن مليشيات حركة الشباب وحزب الإسلام مسؤولة عن عدد من الحوادث الأمنية التي وقعت في بلدات حدودية داخل كينيا.

١٥ - وقد أصبح الوضع الأمني في ''بونتلاند'' أكثر تقلبا عموما لعدة أسباب، منها المنازعات العشائرية واستمرار الاغتيالات التي تستهدف المسؤولين الحكوميين. ومن العوامل الأخرى التي تسبب تفاقم الوضع تزايد نشاط ميليشيا تابعة لعشيرة تقطن سفح سلسلة جبال غوليس يُعتقد أن صلات وثيقة تربطها بحركة الشباب. وفي ٢٣ تموز/يوليه، هاجمت تلك الميليشيا خمس قرى ونقطة تفتيش عسكرية على طول الطريق الرئيسي بين بوساسو وغاروي، مما تسبب في نشوب اشتباكات عنيفة مع قوات ''بونتلاند''.

١٦ - وظل الوضع مستقرا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، باستثناء عدد قليل من الحوادث الأمنية المتصلة بالانتخابات الرئاسية التي جرت في حزيران/يونيه. ومع ذلك وردت أنباء عن وقوع اشتباكات معزولة في منطقتي سول وساناغ المتنازع عليهما، ولا سيما منطقة بوهودل الحدودية بين مجموعة تُعرف باسم مليشيا سول وسناج وكين من ناحية وقوات ''صوماليلاند'' من ناحية أخرى.

١٧ - وأعاق انعدام الأمن المستمر عمليات الأمم المتحدة في الصومال إذ قيّد حركة موظفي الأمم المتحدة والمتعاقدين. وفي تموز/يوليه استولت حركة الشباب على مجمع برنامج الأغذية العالمي ومنازل ستة من الموظفين الوطنيين في واجد وحاولت نهب مواد غير غذائية من مجمع البرنامج في بوالي. واستمرت البعثات الأمنية للأمم المتحدة في المناطق الوسطى لتقييم الأوضاع الأمنية والحصول على ضمانات من السلطات المحلية من أجل توسيع نطاق عمليات الأمم المتحدة من غلكايو لتشمل دوساماريب وبلدة هوييو الساحلية.

جيم - أعمال القرصنة

١٨ - استمرت هجمات القراصنة في التأثير سلبا على السلامة البحرية وعلى الملاحة قبالة ساحل الصومال، ونتج عنها تضييق الآفاق الاقتصادية، وتقويض الثقة في الأعمال التجارية وتدهور الأمن في المنطقة. وقد حقق الوجود البحري الدولي في المنطقة تقدما كبيرا في احتواء خطر القرصنة، بيد أنه لا يزال هنالك الكثير مما ينبغي عمله، على الأخص لمعالجة الأسباب الجذرية للمشكلة عن طريق إعادة الاستقرار وسيادة القانون داخل الصومال. وفي ١٤ أيار/مايو عقد رئيس الجمعية العامة اجتماعا غير رسمي للجمعية تناول موضوع القرصنة البحرية الدولية. وقد دعوتُ إلى اتخاذ إجراءات حازمة ومتسقة ضد القرصنة واقترحتُ وسعيت لاستكشاف السبل الممكنة للتصدي بشكل تعاوني لهذه المشكلة. وعقدت حكومة سيشيل يومي ١٢ و ١٣ تموز/يوليه ندوة عن القرصنة، تلقت تعهدات دولية بدعم الجهود المحلية والإقليمية لإعادة إرساء سيادة القانون في منطقة المحيط الهندي.

١٩ - وعقد فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال جلسته العامة السادسة يوم ١٠ حزيران/يونيه بمشاركة ٥٣ بلدا ومنظمة. وفي ١٠ حزيران/يونيه كان مجلس إدارة الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول في مكافحة القرصنة قبالة ساحل الصومال قد وافق بالإجماع على سبعة مشاريع بلغت قيمتها أكثر من ٢,٤ مليون دولار. وستساعد ستة من هذه المشاريع على تعزيز السلطة القضائية والمؤسسات الإصلاحية في سيشيل وكينيا، وكذلك في ''بونتلاند'' و ''صوماليلاند''.

٢٠ - وبناء على طلب من الفرقة العاملة رقم ١ لفريق الاتصال، أُنشئت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ آلية تقنية صومالية لتنسيق مكافحة القرصنة، تُعرف باسم ''عملية كمبالا''. ويشارك في هذه الآلية مسؤولون على المستوى الفني من الحكومة الاتحادية الانتقالية و ''بونتلاند'' و ''صوماليلاند''. وقد وضعت الآلية إطارا مرجعيا للتنسيق بين الكيانات الثلاثة في مجال رصد مكافحة القرصنة، والتنسيق الداخلي، واستقاء المعلومات وتقاسمها. وسيتولى مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، بالتعاون مع الشركاء، مهام

السكرتارية للآلية التي سيكون مقرها في هرجيسة، من أجل تعزيز التنسيق بين المكاتب الإقليمية في مجال مكافحة القرصنة والنهوض باستراتيجية متكاملة للإصلاح القانوني.

٢١ - وعملا بقرار مجلس الأمن ١٩١٨ (٢٠١٠)، قدمتُ في ٢٦ تموز/يوليه تقريرا (S/2010/394) بشأن الخيارات الممكنة لمحاكمة وسجن القراصنة الصوماليين المشتبه بهم. وأعتزم، على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ١٨٩٧ (٢٠٠٩)، أن أقدم بحلول تشرين الأول/أكتوبر تقريرا شاملا عن القرصنة يتناول الحالة الراهنة قبالة ساحل الصومال والجهود التي تبذلها جميع الأطراف المعنية، بما فيها المنظمة البحرية الدولية ومكتب الشؤون القانونية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال.

دال - الحالة الإنسانية

٢٢ - استمر القتال بين المتمردين والقوات الحكومية في مقديشو في الإضرار بالمدنيين. وتفيد منظمة الصحة العالمية بأن حوالي ٦٠٠ ١ من الضحايا المدنيين نُقلوا إلى المستشفيين الرئيسيين في مقديشو خلال الفترة من ٢٠ آذار/مارس إلى ١١ تموز/يوليه. ويشمل ذلك العدد ما يقرب من ٤٠٠ من الأطفال دون سن الخامسة كما سجلت ٤٨ حالة وفاة. وفي تلك الأثناء تبذل الدوائر الصحية في مقديشو الضعيفة أصلا قصارى جهدها لعلاج الضحايا.

٢٣ - وقد أدت الأمطار التي زادت عن المتوسط في جميع أنحاء البلاد خلال موسم ''غو'' المطير الذي يمتد من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه إلى تحسن في حالة الأمن الغذائي، ومن ثم خفض عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدات غذائية طارئة. وتقوم وحدة الأمم المتحدة للأمن الغذائي والتحليل حاليا بإجراء تقييم للاحتياجات في أنحاء البلد يكتمل بحلول أيلول/سبتمبر. وقد وجد التقييم السابق، الذي أجري منذ ستة أشهر، أن ٣,٢ مليون شخص، أو ٤٣ في المائة من السكان، يحتاجون إلى مساعدات غذائية طارئة. ويواصل برنامج الأغذية العالمي تقديم المساعدة إلى ١,٨ مليون شخص في جميع مناطق الصومال، باستثناء المناطق الواقعة تحت سيطرة حركة الشباب. وقد أدى النزاع الدائر، ولا سيما في مقديشو، إلى تشريد ٠٠٠ ١٧٩ شخص في الفصل الأول من عام ٢٠١٠، و ٠٠٠ ٧٥ شخص في الفصل الثاني منه. وتفيد مفوضية شؤون اللاجئين بأن ٦٠٠ ١٦ شخص شُردوا من مقديشو في تموز/يوليه، منهم ٨٠٠ ٨ هربوا من المدينة، في حين انتقل ٧٠٠ ٧ شخص إلى مناطق أكثر هدوءا نسبيا في نفس المدينة. ويواصل الصوماليون الفرار إلى البلدان المجاورة، حيث سجلت المفوضية حتى تموز/يوليه وصول أكثر من ٠٠٠ ٥٠ لاجئ، فبلغ إجمالي عدد اللاجئين الصوماليين في المنطقة أكثر من ٠٠٠ ٦٠٠ لاجئ.

٢٤ - وفي يومي ١٩ و ٢٠ تموز/يوليه نفذت سلطات ''بونتلاند'' حملات أمنية في بوساسو أدت إلى اعتقال حوالي ٩٠٠ من المشردين داخليا وإبعادهم القسري، وترحيل الأجانب المشتبه في ارتباطهم بحركة التمرد أو في احتمال استهدافهم للتجنيد في صفوف المتمردين. وفي سياق هذه العملية سُلم اللاجئون وطالبو اللجوء الذين حددتهم المفوضية إلى المفوضية لتسجيلهم وإصدار الوثائق لهم، في حين أُفرج عن المشردين من جنوب ووسط الصومال في إقليم غالغادود. ونُظمت استجابة مشتركة بين الوكالات في غلكايو لتوفير الإغاثة الإنسانية للمبعدين والصوماليين المُرَحلين قسرا من بوساسو، قبل أن يواصلوا رحلتهم إلى غالغادود. ويُقدر بأن ''بونتلاند'' تؤوي أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ من المشردين داخليا، معظمهم من جنوب الصومال.

٢٥ - وبفعل الانتقال القسري والأمطار، يتعذر على الناس الحصول على الماء النقي والخدمات الصحية الأساسية. وأفاد أكثر من ٢٠٠ من مرافق الخدمات الصحية في جميع أنحاء الصومال بتسجيل ٨٩٥ ١٤ حالة من حالات الإسهال المائي الحاد خلال الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه، منها ١٠٠ ١ طفل دون سن الخامسة. وبالإضافة إلى ذلك تقلصت كمية المياه المتاحة للمشردين داخليا البالغ عددهم ٠٠٠ ٣٦٦ شخصا في ممر أفغوي من ١٤ لترا لكل شخص يوميا إلى ١١,٧ لترا، بسبب نقص التمويل.

٢٦ - وتواصل المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة عملياتها في جنوب الصومال وهي لا تزال تقدم الدعم في مجالي الصحة والتعليم للمشردين داخليا. وقد وسعت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية نطاق برامجها وتقوم برصد ما يتركه تعليق المساعدات الغذائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي من آثار على معدلات سوء التغذية. أما الأنشطة من قبيل التغطية بالتحصين، وإتاحة خدمات التغذية للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد، ونوعية تلك الخدمات، فقد أحدثت أثرا كبيرا على معدلات الالتحاق بالمدارس، وبخاصة بين صفوف المشردين داخليا. وبالإضافة إلى ذلك نسقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين توزيع المواد غير الغذائية ومواد الإيواء في جميع أنحاء الصومال.

٢٧ - وأُجري استعراض متعمق في حزيران/يونيه لعملية النداءات الموحدة، في ضوء صعوبة الوصول إلى المناطق المنكوبة وقلة التمويلات المتاحة في عام ٢٠١٠. فخُفضت الاحتياجات الإجمالية بنسبة ١٥ في المائة من احتياجات أصلية قدرها ٦٨٩ مليون دولار إلى ٥٩٦ مليون دولار. واعتبارا من ٢٦ تموز/يوليه، أدر النداء الموحد ٣٣٧ مليون دولار، منها ٥٢ في المائة (أي مبلغ ١٧٤ مليون دولار) مُرَحَّل من عام ٢٠٠٩. وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٠ لم يرد سوى ١٥١ مليون دولار من التمويلات الجديدة نتيجة للنداء

الموحد، بالمقارنة مع ٢٣٧ مليون دولار من التمويلات الجديدة خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٩.

٢٨ - وقد أضر انخفاض التمويل ببرامج المساعدة الإنسانية في جميع مجالات التدخل. ونتيجة لذلك خصص الصندوق الإنساني المشترك للصومال في حزيران/يونيه ٢٠١٠ مبلغ ٢٠ مليون دولار من التمويلات لمشاريع في قطاعات التغذية والصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والزراعة وتأمين سبل المعيشة، لدعم المناطق ذات الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحا، وهي مدج وغالغادود وممر أفغوي وبنادير وباي وجوبا السفلى.

هاء - حقوق الإنسان وحماية المدنيين

٢٩ - زاد القتال العنيف في مقديشو في حزيران/يونيه وتموز/يوليه من حدة معاناة السكان المدنيين، مما يبرز ضرورة أن تولي جميع الأطراف اهتماماً أكبر لمبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ذات الصلة بحماية المدنيين. وأدى القصف المستمر للمناطق السكنية إلى وقوع ضحايا، حيث تشير التقارير إلى بقاء كثير من الناس محاصرين في منازلهم لعدة أيام، إذ عرقل القصف الكثيف وصول المساعدات الإنسانية وتسبّب في فرار الآلاف. وتواصلت مناقشات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بشأن التعاون فيما يتعلق بتعزيز حماية المدنيين والحد من الإصابات.

٣٠ - وزار أحد أفرقة الأمم المتحدة مخيم داداب للاجئين في كينيا وأجرى مقابلات مع مجموعة من الأشخاص تمثل عينّة للذين فروا من جنوب ووسط الصومال. وتوضح الشهادات التي جُمعت أنماطَ الانتهاكات وإساءة المعاملة، بما في ذلك: فشل جميع أطراف النزاع في حماية السكان المدنيين؛ واستخدام الأطفال وتجنيدهم والتهديدات؛ والتخويف وغيرها من الإساءات على أيدي جماعات المتمردين.

٣١ - ومن نيسان/أبريل إلى مطلع تموز/يوليه، تلقى مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال تقارير عن تنفيذ أحكام إعدام في تسعة أشخاص بواسطة فصيلة الإعدام أو بالرجم في المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب، ومعظمها عن مزاعم بالتجسس أو الزنا أو القتل؛ وعن خمس حالات لبتر الأطراف؛ وتقارير عن حوالي ٢٨ فردا تعرضوا للجلد. وأفادت التقارير عن سبع حالات قُطعت فيها رؤوس أشخاص، تتعلق خمس منها بعمال زُعم أنهم شاركوا في أعمال إعادة تشييد مبنى البرلمان.

٣٢ - وتتلقى المؤسسات الإعلامية في مقديشو في الوقت نفسه أوامر من حزب الإسلام، تعطي تعليمات لجميع محطات الإذاعة بالتوقف عن بث الموسيقى، ومن تعليمات إدارة بنادير

التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية تحت المحطات الإذاعية على مواصلة عملياتها كالمعتاد. ومن الحالات الأخرى التي أُبلغ عنها قيام الحكومة الاتحادية الانتقالية باحتجاز واستجواب مراسل ومصور التقطا صورا لزميلهما الذي جرح أثناء تبادل لإطلاق النار في ١ تموز/يوليه، فضلا عن أمر بالقبض صدر في حق صحفي صومالي ارتبط اسمه بمقالة كُتبت في صحيفة نيويورك تايمز عن تجنيد الأطفال على أيدي قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية في حزيران/يونيه.

٣٣ - وفي أيار/مايو، دعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جميع الدول إلى التقيد بالتزاماتها الدولية تجاه اللاجئين، فأكدت على أن تكون كل عمليات العودة إلى المناطق الجنوبية والوسطى من الصومال ''بشكل طوعي بحت'' نظرا لتدهور الحالة الأمنية في الميدان. وجاء هذا البيان بعد أن أُعيد أكثر من ١٠٠ صومالي قسرا إلى مقديشو من المملكة العربية السعودية. ومع ذلك لا يزال يجري ترحيل الصوماليين، ويقدر أن ٠٠٠ ٨ صومالي قد رُحِّلوا إلى الصومال منذ بداية العام.

٣٤ - وسجلت شبكات الرصد نحو ١٣٨ حادثة اغتصاب، ومحاولة اغتصاب/اعتداء جنسي، وإكراه على البغاء، وعنف أُسري، في الفترة من أيار/مايو إلى حزيران/يونيه ٢٠١٠. وكشفت التقييمات عن ارتفاع معدل العنف الجنسي في مستوطنات المشردين داخليا ولا سيما في ''صوماليلاند''، حيث يعود أصل الضحايا عموما إلى عشائر من الأقليات، محرومين من حماية العشيرة. وتجدر الإشارة إلى أن معدل العنف الجنساني لا يزال أكبر بكثير مما يبلغ عنه، ولا سيما في جنوب ووسط الصومال.

٣٥ - ولا يزال الاتجار بالبشر في داخل الصومال وخارجه على حد سواء، من دواعي القلق الشديد. وفي أيار/مايو، سلط تقرير أصدرته المنظمة الدولية للهجرة الضوء على الطابع الواسع النطاق للاتجار، وعلى قلة مناعة المشردين داخليا والمهاجرين لأسباب اقتصادية، ولا سيما النساء منهم والأطفال. وتعمل المنظمة مع السلطات والمجتمع المدني في ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند'' على وضع برامج لمكافحة الاتجار بالبشر.

واو - حماية الأطفال

٣٦ - لا يزال الأطفال يعانون من جراء النزاع في جنوب ووسط الصومال. ولا يزال تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح يشكل قضية تثير قلقا كبيرا، إذ يقدر بالآلاف عدد الأطفال المرتبطين بجماعتي الشباب وحزب الإسلام. وفي تموز/يوليه، كان ثمة تقارير مستمرة عن قيام حركة الشباب بتجنيد عدة مئات من الأطفال، لا يتجاوز بعضهم التاسعة من العمر، لأغراض التدريب والقتال. وإضافة إلى ذلك، تفيد التقارير بوجود مئات من الأطفال

في صفوف قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، إذ سلطت عدة تقارير إعلامية الضوء على تجنيد الأطفال الصوماليين، بمن فيهم الأطفال من مخيمات اللاجئين في كينيا. وفي ١٥ حزيران/يونيه، أوعز الرئيس شريف، في بيان عام، إلى رئيس أركان الجيش بالتحقيق في مزاعم بوجود أطفال في القوات المسلحة وبتسريح أي مجندين دون السن القانونية دونما تأخير. وفي هذه الأثناء، ناقشت الأمم المتحدة مع مسؤولين كبار في الحكومة الاتحادية الانتقالية إمكانية إنشاء فرقة عمل ووضع خطة عمل من أجل إخلاء سبيل الأطفال من صفوف القوات المسلحة.

٣٧ - ومنذ بداية عام ٢٠١٠، تلقت الأمم المتحدة تقارير عن أكثر من ١٠٠ حالة لأطفال قُتلوا أو جُرحوا نتيجة القصف المدفعي والضرب بالقنابل وتبادل إطلاق النار بشكل عشوائي خلال القتال الذي يدور بين المتمردين وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية.

ثالثا - تعبئة الموارد

٣٨ - خلّفت القيود المالية التي تواجه الكثير من الدول الأعضاء أثرا كبيرا على الأموال الملتَزَم بها لدعم الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وبالرغم من تحصيل ٧٦ في المائة (١٤٩,٦ مليون دولار) من مجموع المساهمات المتعهَّد بها في مؤتمر بروكسل في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، فإنه ليس لدى الأمم المتحدة موارد كافية لدفع رواتب الشرطة والموظفين المدنيين ورد التكاليف إلى البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي.

٣٩ - وأثبتت التجربة في دفع رواتب الشرطة الصومالية أنه تم إرساء آلية مالية موثوقة لتحويل الأموال لأغراض الرواتب والخدمات الأساسية التي لا بد منها للحكومة الاتحادية الانتقالية. وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، انتهى مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال من دفع بدل الإقامة لأربعة أشهر لـ ٧٨٤ فردا خضعوا لدورة تجديد المهارات لمدة ثلاثة أسابيع في كلية الشرطة بمقديشو. ويمكن أن تشكل هذه التجربة آلية عملية لدفع الرواتب في المستقبل. وحدث أيضا ارتفاع في عدد الدول الأعضاء التي تستخدم هذه الآلية المالية في الشهور الأخيرة. وتواصل الأمم المتحدة أيضا العمل مع الحكومة الاتحادية الانتقالية بشأن موضوع المساءلة وكفالة توجيه الموارد المقدمة إلى المناطق التي تشتد فيها الحاجة إليها.

٤٠ - وأُعربُ عن امتناني لحكومة النرويج لتبرعها بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار للصندوق الاستئماني دعماً للمؤسسات الأمنية الانتقالية الصومالية الذي تديره الأمم المتحدة، قصد تغطية المصروفات المتكبدة من جراء الهجوم الذي وقع في مقديشو في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وأود أيضا الإقرار بتبرع المملكة المتحدة بمبلغ ١,٥ مليون دولار

للصندوق الاستئماني دعماً لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من أجل إقامة نظام اتصالات لاسلكية لجنود البعثة.

٤١ - ويمول الاتحاد الأوروبي حاليا بدلات جنود البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي. وخلال زيارتي الأخيرة إلى بوروندي، دعا الرئيس بيير نكورونزيزا إلى وضع نظام أكثر ثباتا لسداد المبالغ إلى البلدان المساهمة بقوات. وأُعيد تأكيد هذه الرسالة خلال اجتماعي في ٣١ أيار/مايو في أوغندا بالرئيس يويري موسيفيني، وكذلك خلال مناقشاتي مع رئيس الاتحاد الأفريقي، الرئيس بينغو وا موثاريكا، خلال زيارتي الرسمية إلى ملاوي في أيار/مايو. كما شرح لي رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، جان بينغ، الصعوبات البالغة التي يواجهها جنود بعثة الاتحاد الأفريقي مع آلية التمويل الحالية. ويبدو أن ثمة توافقاً واسع النطاق في الآراء بشأن ضرورة التوفيق بين بدلات الجنود المدفوعة إلى أفراد وحدة بعثة الاتحاد الأفريقي والبدلات المطبقة على حفظة السلام في الأمم المتحدة، ولكن هذا لم يتحقق بعد. ويبدو أنه ليس لدى البلدان التي يحتمل أن تساهم بقوات حوافز لنشر جنودها إلى مناطق خطرة مقابل مبالغ ضئيلة.

٤٢ - وتعمل الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي على استكشاف سبل لمعالجة النقص المستمر في الأموال اللازمة لدفع مرتبات أفراد قوات الشرطة الصومالية. وكما هو مذكور في تقريري الأخير، قدمت حكومة اليابان ١٠ ملايين دولار. واستخدمت هذه الأموال لدفع المتأخرات المستحقة لجميع أفراد الشرطة المدرَّبين حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠. غير أنه ثمة حاجة إلى مبلغ ٥,٤ ملايين دولار لتغطية المدفوعات اعتبارا من تموز/يوليه وحتى نهاية العام. ومن الأهمية القصوى بمكان أن تشتمل كافة مجموعات أنشطة التدريب على توفير المرتبات من الآن فصاعدا.

رابعا - تنفيذ القرار ١٩١٠ (٢٠١٠)

ألف - إنشاء "أثر خفيف" للأمم المتحدة في مقديشو

٤٣ - رغم الحالة الأمنية المقلقة، واصلت الأمم المتحدة الاحتفاظ بوجود كبير في أجزاء من الصومال، فضلا عن وجود دوري قوي من خلال البعثات داخل البلد. ويقوم ممثلي الخاص وغيره من كبار موظفي الأمم المتحدة بزيارات متكررة إلى مقديشو، وهم بصدد إقامة وجود سياسي أكبر للإبقاء على اتصال وثيق بالحكومة الاتحادية الانتقالية وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية الصومالية. ومنذ آذار/مارس تمكنت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام من تأمين أماكن إقامة للموظفين في مخيم مؤقت، يتقاسمونه مع عناصر من مكتب الأمم

المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وإدارة السلامة والأمن، والوكالات، حسب ما هو متوافر.

٤٤ - وتقوم دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام حاليا ببناء مرفق دائم، من المقرر أن يكون جاهزاً بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ وسوف يستوعب موظفين دوليين إضافيين. وسيباشر مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال عما قريب تشييد مكاتب وأماكن إقامة، في حين حدّد فريق الأمم المتحدة القطري موقعا لبناء مجمع إضافي للأمم المتحدة على حدود المطار. ويستخدم مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال والفريق القطري حاليا المرافق المؤمّنة داخل منطقة صالة المطار لعقد الاجتماعات مع المسؤولين الصوماليين. ومن غير الممكن في ظل الظروف الأمنية الحالية إنشاء مكاتب لموظفي الأمم المتحدة الدوليين خارج مطار مقديشو.

٤٥ - وفي غضون ذلك، لا يزال مجمّعا فريق الأمم المتحدة القطري واليونيسيف في مقديشو يُستخدمان كأماكن إقامة ومكاتب للموظفين الوطنيين، كما وافقت إدارة السلامة والأمن على مرفق جديد لبرنامج الأغذية العالمي في الميناء من أجل استخدامه للإقامة والمكاتب. ويجري النظر في زيادة عدد الموظفين الوطنيين المشاركين حاليا في الأنشطة البرنامجية الشديدة الأهمية في مقديشو بناء على إمكانية السماح للموظفين المحليين بالإقامة خارج مجمعات الأمم المتحدة.

٤٦ - ولا تزال البعثات خارج مطار مقديشو تنطوي على مخاطر عالية وتعتمد على وسائل النقل والحماية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وهو وضع من المرجح أن يستمر في المستقبل المنظور. إلا أن المهام والأولويات المكلفة بها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تستهلك معظم قدرتها، الأمر الذي يحد من الدعم الذي يمكن أن تقدمه إلى عمليات الأمم المتحدة. هناك مناقشات جارية بشأن الزيادة التدريجية في تدابير الحماية لتعزيز سلامة موظفي الأمم المتحدة وعملياتها في مقديشو.

٤٧ - ويعمل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال على نشر وجود سياسي دولي متفرغ في هرجيسة وغارو لتعزيز مشاركته مع السلطات الإقليمية. وسوف يضطر المكتب إلى التعويل على البنية الأساسية التي أنشأها فريق الأمم المتحدة القطري في هرجيسة وغارو وغالكايو وبوساسو، وبالتالي فإنه يتفاوض حاليا مع الفريق القطري على ترتيبات تقاسم الأماكن.

باء – استعراض الاستراتيجية المتعلقة بالصومال والنهج المنسَّق للأمم المتحدة

٤٨ – كما هو مبين في تقريري المؤرخ ١١ أيار/مايو ٢٠١٠ المقدم إلى مجلس الأمن، فإن أقصى قدر من التنسيق والبرمجة المشتركة بين الجهات الفاعلة الرائدة في الأمم المتحدة بشأن الصومال، أمر فائق الأهمية لزيادة أثر أنشطة الأمم المتحدة إلى أقصى حد. وتحقيقا لهذه الغاية وتمشيا مع سياستي بشأن تكامل عمليات الأمم المتحدة، شرعت فرقة العمل المتكاملة في الصومال التابعة لمقر الأمم المتحدة إلى جانب وجود الأمم المتحدة في الميدان ابتداء من ٣١ أيار/مايو إلى ١١ حزيران/يونيه في مهمة لاستعراض استراتيجية الأمم المتحدة للصومال والمقترحات التي تستهدف تحسين تنسيق جهود الأمم المتحدة.

٤٩ – وأعكف حاليا على استعراض تقرير هذه البعثة. وفي غضون ذلك، شدّدتُ لدى جميع إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها العاملة بشأن الصومال على ضرورة التحدث بصوت واحد والعمل بطريقة متماسكة ومنسقة. وطلبتُ أيضا من ممثلي الخاص اتخاذ تدابير عاجلة لتعزيز التنسيق بين مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وفريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في إطار رؤية وأهداف وأولويات مشتركة متفق عليها، بما في ذلك دعمنا لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وأعتزم إعداد مقترحات تتعلق بوجود متكامل للأمم المتحدة قصد عرضها على مجلس الأمن.

جيم – تعزيز العملية السياسية

٥٠ – واصل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال العمل عن كثب مع الحكومة الاتحادية الانتقالية للدفع بعملية السلام. وقام كبار مسؤولي المكتب بعدة زيارات إلى مقديشو، أجرت خلالها مشاورات مع الرئيس شريف ومسؤولين صوماليين آخرين. وأُجريت مشاورات مماثلة في نيروبي خلال الزيارات التي قام بها مسؤولون صوماليون. وكثّف مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال أيضا مشاركته مع سلطات ”صوماليلاند“ و ”بونتلاند“، وقام، في جملة أمور، بعدة زيارات إلى كلتا المنطقتين وأقام مجموعة متنوعة من الاتصالات على أرض الواقع.

٥١ – وبناء على طلب رسمي من الحكومة الاتحادية الانتقالية، قامت بعثة لتقييم الاحتياجات تابعة للأمم المتحدة بدراسة الظروف من أجل إجراء استفتاء وانتخابات دستورية تحت إشراف دولي، على النحو المتوخى في الميثاق الاتحادي الانتقالي. وأجرت البعثة مشاورات مع العديد من المحاورين في نيروبي بمن فيهم الجهات المانحة ورئيس ”بونتلاند“. واتخذت أيضا معتكفا لمدة يومين في نيروبي مع الحكومة الاتحادية الانتقالية، بمن في ذلك رئيس المجلس التشريعي، ووزير الدستور والشؤون الاتحادية، وكذلك رئيسا اللجنة

الدستورية الاتحادية المستقلة واللجنة الدستورية البرلمانية. ويجري حاليا إعداد الصيغة النهائية لتقرير عن نتائج هذه البعثة.

٥٢ - وأنشأ مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وحدة للقضايا الجنسانية في أيار/مايو، لكفالة تعميم المنظور الجنساني الشامل في برامجه وخططه، وخاصة لزيادة مشاركة المرأة في العملية المتعلقة ببناء السلام والسياسة والمصالحة في الصومال.

دال - التقدم صوب تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ونشرها بالكامل

٥٣ - وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، يدير مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مجموعة عناصر الدعم اللوجستي للبعثة، ويقوم بعملية تفتيش وتدقيق دورية لجميع المعدات المملوكة للأمم المتحدة وللوحدات في مقديشو. وفي حين تموَّل مجموعة عناصر الدعم التابعة للأمم المتحدة من الأنصبة المقررة، فإن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والبلدان التي تساهم فيها بقوات تتلقى أيضا الدعم من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم البعثة. وتشكل مواصلة تعزيز هذه الآلية أمرا فائق الأهمية لضمان سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات وتوفير الدعم في المجالات غير الممولة من الأنصبة المقررة. وثمة تحدّ رئيسي تواجهه الأمانة العامة يتمثل في أن معظم الجهات المانحة، بالرغم من التبرعات السخية، وضعت شروطاً تحول دون تخصيص أية نفقات للعنصر العسكري للبعثة. ونتيجة لهذا وللتبرعات الإضافية الضئيلة جدا، فقد استُنفذت الأموال المخصصة لسداد قيمة المعدات المملوكة للوحدات، فأصبحت الأمم المتحدة غير قادرة على السداد للبلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٥٤ - وحسّن مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الأحوال المعيشية لجنود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، حيث تحقق تقدم كبير في بناء أماكن الإقامة، والمطابخ، والمرافق ذات الصلة. وسيتم الانتهاء من مشاريع لبناء المكاتب الجاهزة، وأماكن الإقامة ومرافق الدعم قيمتها ٨ ملايين دولار في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ لاستيعاب ١٠٠ ٤ فرد من أفراد البعثة.

٥٥ - وأُحرِز أيضا بعض التقدم في بناء المقر الدائم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومستشفى من المستوى الثاني، بعد الانتهاء من عملية الشراء في أيار/مايو. وفيما لُبِّيت الحاجة الماسة لسكن القوات العسكرية وفقا لمعايير الأمم المتحدة، فإن النطاق الحالي للمرافق التي توفرها الأمم المتحدة في مقديشو لا يمتثل لمعايير العمل الأمنية الدنيا للأمم المتحدة في المرحلة الأمنية الخامسة. وبغية دعم طلب الاتحاد الأفريقي نقل موظفي بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى مقديشو، يشيّد مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

أبنية جاهزة تشتمل على ثلاثة أجنحة لكبار الشخصيات، ومكاتب وأماكن معيشة لموظفي الدعم، وملجأ محصّن.

٥٦ - واستجابة لقرار الاتحاد الأفريقي/الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية القاضي بنشر ٢ ٠٠٠ جندي إضافي، بدأت التحضيرات للمساعدة في النشر السريع لهذه القوات. وفي غضون ذلك، زاد مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من كمية المعدات الطبية المقدمة إلى البعثة لتعزيز قدراتها الطبية لتصبح مستشفى ميدانياً من المستوى الثاني.

٥٧ - ورفع المكتب مستوى دعمه المقدم لتأمين الاتصالات التكتيكية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وسيوفر المكتب أجهزة اتصال لاسلكي محمولة باليد ويركّب أجهزة اتصال لاسلكي نقّالة على المركبات المصفحة وناقلات الجند المصفحة. وفضلا عن ذلك، واصل المكتب تقديم التدريب على إبطال المعدات المتفجرة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٥٨ - وبدءا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠، نُقلت ولاية ومهام فريق الأمم المتحدة للتخطيط في أديس أبابا إلى مكتب الأمم المتحدة المنشأ حديثا لدى الاتحاد الأفريقي. وساعد هذا الفريق على وضع أول خطة تنفيذ لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لتحديث التوجيهات الاستراتيجية للبعثة، ووضع مفهوم للعمليات من أجل شرطة البعثة.

هاء - تعزيز المؤسسات الأمنية الصومالية ووضع استراتيجية للأمن الوطني

السياسات والتنسيق

٥٩ - في ٧ و ٨ آب/أغسطس، اجتمعت في نيروبي اللجنة الأمنية المشتركة برئاسة كل من رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية والممثل الخاص للأمين العام. وركزت المناقشات على إحراز تقدم في عدة مجالات، منها تقديم الدعم لقوات الأمن والشرطة والوزارات الأمنية الصومالية. كما استعرضت اللجنة في اجتماعها اختصاصاتها المنقحة واعتمدتها، وأكدت مجددا التزامها بحماية المدنيين، وشددت على ضرورة تجنيب المدنيين الإصابات من خلال التدريب وجمع المعلومات وتوفير المعدات التشغيلية المناسبة وتطبيق قواعد الاشتباك ذات الصلة وفقا للقانون الدولي. ورحبت اللجنة بالالتزام المتجدد لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بتوجيه قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والجهود التي تبذلها من أجل إنشاء منطقة آمنة في مقديشو. وشجعت اللجنة أيضا الأمم المتحدة، من خلال مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وبشراكة مع الاتحاد الأفريقي، على الاضطلاع بدور محفز في تعبئة الموارد

من المجتمع الدولي دعما للحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأوصت اللجنة الأمنية المشتركة بأن يقوم المجتمع الدولي تدريجيا بإعادة مكاتبه إلى مقديشو.

٦٠ - وواصل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال تنسيق الجهود في المجالات التالية: توحيد التدريب لكل من الشرطة والجيش؛ وإقامة معسكر تدريب عسكري في الصومال؛ وكفالة إنشاء آلية منسقة لتنفيذ ورصد عملية دفع الرواتب؛ وتعزيز قدرات اللجنة الأمنية المشتركة ودورها الاستراتيجي وأفرقتها العاملة. كما واصل المكتب السياسي تقديم الدعم للحكومة الاتحادية الانتقالية في رسم خيارات على المدى الطويل لدفع رواتب قوات الأمن من ميزانية الحكومة الاتحادية الانتقالية.

الجهاز العسكري

٦١ - واصل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال مساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية في تطوير قواتها المسلحة. وفي حين ينصب التركيز حاليا على مساعدة قوات الأمن الوطنية في توطيد سلطتها والتصدي للتهديدات الأمنية الملحة، هُناك حاجة إلى إحراز تقدم كبير في تنسيق المساعدات الدولية وبناء نهج مشترك إزاء الدعم المادي والتدريب.

٦٢ - وتتكون بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب حاليا من ٥٥ مدربا عسكريا في معسكر بيهانغا، أوغندا، و ٢٠ موظفا في مقر البعثة في كمبالا. وتعتزم البعثة تدريب ما يزيد على ١ ٠٠٠ عنصر من مجندي قوات الأمن الوطنية بحلول أيلول/سبتمبر، منهم ٩٧ من جنود تنظيم أهل السنة والجماعة، يليهم ١ ٠٠٠ مجند آخر. والتزمت الولايات المتحدة بتقديم ما يعادل رواتب ١٨ شهرا لـ ١ ٠٠٠ جندي تتولى تدريبهم بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب. وحتى الآن، لم تعرض أية جهة مانحة مواصلة هذا الالتزام. وللأسف، فإن معظم التعهدات التي قدمت للحكومة الاتحادية الانتقالية حتى الآن، لا تشمل الرواتب، مما يجعل حالات الفرار والهروب أمرا محتملا جدا.

الشرطة

٦٣ - واصلت الأمم المتحدة مساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية على تطوير قوة شرطة ذات كفاءة وخاضعة للمساءلة، وفي نفس الوقت قدمت الدعم لدوائر الشرطة في ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند''. وكان اتفاق جيبوتي للسلام، توخى في الأصل تدريب ١٠ ٠٠٠ من ضباط الشرطة التابعين للحكومة الاتحادية الانتقالية. إلا أن مفوض الشرطة الصومالية خفض ذلك العدد إلى ٧ ٠٠٠، وذلك بالتشاور مع الفريق العامل التقني المعني بالشرطة التابع للجنة الأمنية المشتركة؛ وقد أيدت اللجنة هذا التخفيض في ٨ آب/أغسطس.

٦٤ - وبحلول منتصف تموز/يوليه، كان قد تم تدريب ٤ ٥١١ من ضباط قوة الشرطة الصومالية تحت مظلة المجتمع الدولي. وسيتم تدريب ما مجموعه ٥٠٠ مجند شرطة إضافيين في جيبوتي لمدة ثلاثة أشهر، ابتداء من آب/أغسطس ٢٠١٠. وفيما يتعلق بـ ١٠٠ ١ ضابط جرى تدريبهم في الصومال في عام ٢٠٠٨ و ٩٢٥ ضابطا تدربوا في إثيوبيا في ٢٠٠٩-٢٠١٠، ستضطلع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بتقييم التدريب الذي تلقوه وتقديم المشورة بشأن الحاجة إلى دورات لتجديد المعلومات، قبل إدماجهم بالكامل في قوة الشرطة الصومالية.

العدالة والإصلاحيات

٦٥ - كان نسق تقديم الدعم لقطاع العدالة بطيئا، ولا سيما في جنوب ووسط الصومال، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، التي شهدت تغيير وزير العدل. فقد اتفق قاضي القضاة والنائب العام في نيسان/أبريل على برمجة استئناف الأنشطة التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تتضمن برنامجا تدريبيا للقضاة والمدعين العامين وتوفير المعدات الضرورية، بما في ذلك الأثاث والموارد القانونية، فضلا عن إصلاح مجمع العدالة الرئيسي في مقديشو. وأكد قاضي القضاة أن محاكم الاستئناف والمحاكم الإقليمية في مجمع محاكم بنادير جاهزة للعمل، وكذلك ثمانية من محاكم المقاطعات داخل المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الاتحادية الانتقالية، رهنا بالوضع الأمني اليومي. وأفاد قاضي القضاة أنه، في أوائل عام ٢٠١٠، كان هناك ٣٧ قاضيا، و ١١ من المدعين العامين، و ٢٩ كاتبا ومسجلا، فضلا عن ٤٢ موظفا مساعدا يعملون في تلك المحاكم.

٦٦ - ويقوم البرنامج الإنمائي حاليا بإجراء برنامج شامل للتدريب القضائي للقضاة والمدعين العامين في ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند''، الذين يحمل أقل من ٥ في المائة منهم حاليا مؤهلات قانونية مُعترفا بها. ومن المتوقع أن يكون جميع القضاة في المنطقتين قد أكملوا دورة مدتها ثمانية أشهر، بحلول نهاية عام ٢٠١١. وجدير بالملاحظة أن مرافق السجن في ''بونتلاند'' تشهد ضغطا متزايدا بسبب ارتفاع عدد القراصنة الموجودين قيد الاعتقال، مما يضع ضغطا إضافيا على نظام جنائي ضعيف أصلا. وقد نما عدد نزلاء السجون في ''بونتلاند'' بنسبة ١٠ في المائة شهريا، وغالبية السجناء محتجزون بدون مراعاة للأصول القانونية. وقد دعم البرنامج الإنمائي إنشاء مقر للسجون في ''بونتلاند'' من أجل تحسين التنسيق والتخطيط والإشراف الداخلي. كما جرى توفير إمدادات طبية ومعدات اتصالات لسلطات المؤسسات الإصلاحية في ''بونتلاند''.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وأمن المجتمع المحلي

٦٧ - لا تزال الشروط الأساسية غير مستوفاة بالنسبة لتنفيذ برنامج تقليدي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب ووسط الصومال. وتبقى الأولوية هي تقديم المساعدة إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية في وضع حلول لمشكلة عدة مئات من المقاتلين ''الانتقاليين'' الذين تخلوا عن التمرد.

واو - الأنشطة الإنسانية وأنشطة الإنعاش والتنمية

٦٨ - منذ أيار/مايو، استفاد ١,٣ مليون صومالي مما يزيد على ٠٠٠ ٢٥ طن من المعونة الغذائية قدمها برنامج الأغذية العالمي. ورغم التعليق المؤقت لأنشطة برنامج الأغذية العالمي في بعض أنحاء جنوب الصومال، لا يزال البرنامج يقدم مساعدات غذائية لأكثر من ٠٠٠ ٥٠٠ شخص في مقديشو. وأثناء النصف الأول من عام ٢٠١٠، قدم برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه مساعدة غذائية طارئة إلى ٨٦٠ ١٠٠ طفلا يعانون من سوء التغذية الحاد و ٠٠٠ ٨٠ من النساء الحوامل أو المرضعات. ووصلت الوكالات الإنسانية في الصومال إلى ما يُقدر بنحو ٦٠ في المائة من جميع الأطفال المتأثرين بسوء التغذية الحاد، مما يجعل الصومال واحدا من بين ثلاثة بلدان فقط في شرق وجنوبي أفريقيا تحظى بهذا المعدل من التغطية.

٦٩ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وصلت حملة أيام صحة الطفل إلى أكثر من ١,٥ مليون طفل و ١,٣ مليون امرأة في سن الإنجاب. ووفرت الحملة للأطفال الذين يقل عمرهم عن سنة واحدة الجرعة الثالثة من اللقاح ضد الخناق (الدفتيريا) والشهاق (السعال الديكي) والكزاز، ولأول مرة في العشرين عاما الأخيرة حقق الصومال تغطية بنسبة ٥١ في المائة من هذا اللقاح. وفي الوقت نفسه، قدمت خدمات طوارئ إلى سبعة مستشفيات، بما في ذلك الرعاية الطارئة الشاملة في مجال التوليد، في سبع مناطق جنوب ووسط الصومال. ومن كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه، وصلت المياه النقية إلى ١,٣ مليون شخص من المشردين قسرا، وذلك في جنوب ووسط الصومال بشكل أساسي.

٧٠ - ومنذ أوائل عام ٢٠١٠، زاد معدل الحصول على التعليم من خلال بناء ١٥٣ فصلا دراسيا، وإصلاح ١٠٦ من أماكن التعلم ونصب ٤٠ خيمة مدرسية. وبحلول منتصف العام، كان بإمكان ٠٠٠ ٥٧ طفل إضافي الحصول على التعليم الابتدائي في مناطق الطوارئ وجرى تدريب حوالي ٠٠٥ ٢ معلم. وفي المجموع، تلقى ٦٨٢ ١٠٩ طفلا التعليم الأساسي، وكان من بينهم حوالي ٠٠٠ ٥١ فتاة. وقدم برنامج الأغذية العالمي وجبات مدرسية لحوالي ٠٠٠ ٦٤ طفل في المدارس الابتدائية.

٧١ - واستمر برنامج الأغذية العالمي في عملية إصلاح ميناء مقديشو، بما في ذلك توفير مولدات كهرباء، وتوريد وتركيب مصدات، الميناء و بناء خزان مياه بسعة ٠٠٠ ٦٤ لتر، فضلا عن أعمال حفر الأرصفة وإزالة الحطام لتسهيل الوصول إليها. وقد أدت تلك الأعمال إلى تعزيز فعالية الميناء. وإضافة إلى ذلك، أفضى إصلاح بوساسو في ''بونتلاند'' إلى بوادر تحسن في أداء وظائفه.

٧٢ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قامت خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي من أجل المساعدة الإنسانية بنقل ما متوسطه ٣٥٠ ١ من العاملين في قطاع المعونة الإنسانية و ١٦ طنا من المعدات واللوازم شهريا. ومع ذلك، فإن موارد التمويل التي أتيحت من قبل ستنفد بنهاية تموز/يوليه، وتلتمس الأمم المتحدة على سبيل الاستعجال ٥,٥ مليون دولار لضمان استمرار تلك الرحلات الجوية الإنسانية الحيوية حتى نهاية عام ٢٠١٠.

٧٣ - وواصلت الأمم المتحدة العمل بشكل وثيق مع مركزيْ الإجراءات المتعلقة بالألغام في ''صوماليلاند''و ''بونتلاند'' والسلطات المختصة لكفالة فعالية وتنسيق الأنشطة المتعلقة بالألغام. ومنذ تقريري الأخير، قامت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بتدريب ست فرق متخصصة في التخلص من الذخائر المتفجرة للأغراض الإنسانية، والمسح، وذلك من أجل إجراء عمليات المسح وتحديد أماكن الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب في جنوب ووسط الصومال ووضع علامات عليها وإزالة تلك المتفجرات وتدميرها. واستمرت أنشطة التوعية بخطر الألغام وانتفع من رسائل التوعية ٩٧٩ ١٤٩ شخصا في جميع أنحاء الصومال خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠.

٧٤ - وفي حزيران/يونيه، دعمت الأمم المتحدة جولة دراسية إلى رواندا لفائدة ١٩ من مسؤولي الحكومة الاتحادية الانتقالية بشأن وضع وتنفيذ برامج المصالحة والانتعاش وإعادة الإعمار، فضلا عن تنفيذ الإصلاحات في الإدارة العامة وإدارة المالية العامة. وفي حزيران/يونيه، أيضا، قامت الأمم المتحدة بإجراء تدريب على الإدارة المالية العامة لمراجعي الحسابات والمحاسبين والعاملين في إدارة الميزانية التابعة لوزارة المالية في غاروي، ''بونتلاند''، وفي الوقت نفسه، تخرج ٧٢ من موظفي الخدمة المدنية من معهد الخدمة المدنية في ''صوماليلاند'' الذي تدعمه الأمم المتحدة.

خامسا - الملاحظات والتوصيات

٧٥ - **اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بتوترات داخلية في صفوف الحكومة الاتحادية الانتقالية والمؤسسات، أدت إلى تحويل الاهتمام عن تنفيذ المهام الانتقالية الرئيسية. وإنني**

أناشد الحكومة والبرلمان تسوية الخلافات السياسية، واتخاذ خطوات ملموسة نحو الوفاء بالالتزامات على أساس معايير وجداول زمنية واضحة وعن طريق عملية منهجية وصادقة للتشاور والحوار. ومن المهم أن تقوم الحكومة الاتحادية الانتقالية باستحداث هياكل حكومية ذات مصداقية من أجل تقديم الخدمات لشعبها. ويجب على مجلس الوزراء الاستمرار في التركيز على تنفيذ المهام الحاسمة المقبلة، وذلك قبل نهاية الفترة الانتقالية في آب/أغسطس ٢٠١١.

٧٦ - ومن أجل دعم الحكومة الانتقالية في التصدي للبعض من أكبر التحديات الهائلة التي تواجهها، وعلى رأسها بسط سلطتها ومكافحة خطر التطرف، أناشد المجتمع الدولي أن يقدم، بشكل عاجل، الدعم العسكري والمالي وغيرهما من الموارد للحكومة الاتحادية الانتقالية، وأهيب أيضا بالمانحين زيادة الاستفادة من مؤسسة برايس ووترهاوس كوبرز التابعة للحكومة في تقديم المساعدات. وإنني متفائل لتدابير المساءلة الناجحة التي أخذت بها الحكومة وآليات التعقب التي أنشأها ممثلي الخاص، فهي هامة ليس من أجل تعبئة الموارد فحسب، بل وأيضا من أجل الاستفادة من الدعم السياسي اللازم لدفع عملية السلام في الصومال.

٧٧ - ومع اقتراب الفترة الانتقالية في الصومال من نهايتها، أشعر بقلق لأن جزءا هاما من جدول أعمال المرحلة الانتقالية لم يتحقق بعد. وتظل الوحدة داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية حاسمة من أجل بناء الثقة بين الصوماليين والمجتمع الدولي. وقد حان الوقت لكي تُظهر المؤسسات الاتحادية الانتقالية عزمها على إكمال المهام الانتقالية. ويسرني أن ألاحظ التقدم الكبير الذي أحرز في إعداد مشروع الدستور، وإنني أُشجع المؤسسات الاتحادية الانتقالية على الشروع في عملية تشاورية شاملة واستخدام جميع الوسائل الممكنة لإنجاز هذه المهمة الانتقالية الحاسمة.

٧٨ - ومن الأمور المشجعة الجهود التي تبذلها اللجنة الأمنية المشتركة لتنسيق مبادرات تطوير قطاع الأمن. وإنني أناشد المجتمع الدولي تعزيز دعمه لتدريب قوات الشرطة الصومالية وقوات الأمن الوطنية وتزويدها بالمعدات وتوفير نفقاتها، وذلك بوسائل شتى منها إنشاء آلية منسقة لتنفيذ ورصد الدفع المنتظم للرواتب.

٧٩ - وتذكرنا الهجمات الانتحارية المروِّعة التي وقعت في كمبالا بالخطر الذي يُشكله المتمردون في الصومال، على المنطقة دون الإقليمية وخارجها. وإنني أعرب عن خالص تعازيَّ لحكومة أوغندا والحكومات الأخرى المتضررة، ولأسَر الضحايا.

٨٠ - وأُقر بالدور الحاسم الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في دعم عملية السلام في الصومال. ويسرني أن ألاحظ زيادة مستوى

التنسيق بين الأمم المتحدة وهاتين المنظمتين الإقليميتين الهامتين. وأود أن أشيد بشكل خاص ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي لا تزال تعمل في بيئة صعبة للغاية. وأود أن أكرر دعوتي إلى المجتمع الدولي لكي يمنح، على وجه السرعة، بعثة الاتحاد الأفريقي الدعم الذي تحتاج إليه من أجل أداء ولايتها على نحو فعال.

٨١ - وبعد مضي ثمانية عشر شهرا على وضع الترتيبات القائمة للأمم المتحدة من أجل تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لا تزال الثغرات الكبيرة في الموارد تؤثر سلبا على فعاليتها، وربما تثني البلدان التي يُحتمل أن تساهم بقوات عن القيام بذلك. وفي اعتقادي، ينبغي أن تكون مجموعة عناصر الدعم المقدمة إلى البعثة مطابقة للدعم المقدم إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي اعتقادي أيضا، أنه ينبغي اتخاذ إجراء سريع لكفالة المساواة في معدل السداد بين أفراد الوحدات التابعة للبعثة وأفراد الوحدات التابعة للأمم المتحدة. وإنني أنوي إجراء مزيد من المشاورات مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والجهات المانحة الرئيسية قبل تقديم اقتراحات إلى مجلس الأمن لحل مسالة عدم وجود تمويل مستدام لسداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، ولتأمين التزام طويل الأجل بتوفير البدلات لأفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٨٢ - وتبذل المنظمات الإنسانية قصارى جهدها من أجل توفير مساعدة حيوية إلى ٣,٢ مليون شخص في الصومال، بمن في ذلك المشردون داخليا. وتصل نسبة تمويل الموارد اللازمة للقطاعات الرئيسية مثل المياه والصحة والتغذية إلى أقل من ٤٠ في المائة. وإنني أهيب بالجهات المانحة مواصلة دعمها الحاسم لشعب الصومال. كما أهيب بجميع الأطراف في النزاع احترام المبادئ الإنسانية وإتاحة الفرصة لتقديم المساعدة إلى السكان الذين هم في أشد الحاجة إليها.

٨٣ - ولا يزال لدي شعور بالقلق البالغ إزاء الأثر المدمر للنزاع على السكان المدنيين وعدم احترام قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وسوف يواصل ممثلي الخاص الجديد المناقشات مع الحكومة الاتحادية الانتقالية، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بشأن مسألة حماية المدنيين. وإنني أُذكِّر جميع الأطراف في النزاع بأنّ الذين تثبت مسؤوليتهم عن ارتكاب جرائم حرب سيُقدمون إلى العدالة. وفي هذا الصدد، أُؤيد الاقتراح القاضي بتوثيق أخطر الانتهاكات المرتكبة، بوصف ذلك خطوة أساسية في مكافحة الإفلات من العقاب وصوب إنشاء آليات العدالة والمصالحة.

٨٤ - وأكرر التزامي بكفالة الحد الأقصى من التنسيق لجهود الأمم المتحدة بشأن الصومال، تمشيا مع سياستي الخاصة بتحقيق التكامل بين عمليات الأمم المتحدة. ويسرني أن فريق الأمم المتحدة في نيروبي كثّف جهوده التنسيقية تحت قيادة ممثلي الخاص الجديد. وتشمل بعض التدابير التي وضعت إنشاء فريق رفيع المستوى للسياسات معني بالصومال يضم الممثل الخاص للأمين العام، والمنسق المقيم منسق الشؤون الإنسانية للصومال ومدير مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وذلك لكفالة اتباع نهج متماسك ومتكامل للأمم المتحدة إزاء التحديات التي تواجه الصومال. وإضافة إلى ذلك، أعتزم اتخاذ خطوات صوب إنشاء وجود متكامل للأمم المتحدة في الصومال.

٨٥ - وأود أن أعرب عن تقديري العميق لممثلي الخاص السابق، أحمدُ ولد عبد الله، على تفانيه الثابت والتزامه بالمضي قدما بقضية السلام والاستقرار في الصومال، وتسليط الضوء على النزاع في الصومال. فقد أسهمت جهوده، في اتفاق جيبوتي، الذي يشكل أساسا قويا للاستراتيجية السياسية والأمنية للأمم المتحدة بخصوص الصومال. وأنا ممتن بشكل خاص لانخراطه الوثيق مع الصوماليين من الشتات الذين كان يذكّرهم باستمرار بالفوائد التي تتحقق إذا عمَّ السلام والاستقرار في الصومال ولتذكيره لنا باستمرار بالتزاماتنا الدولية إزاء شعب الصومال.

٨٦ - وإنني أهيب بالشعب الصومالي والمجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم الثابت لممثلي الخاص الجديد والتعاون معه. وأود أن أشيد بالرجال والنساء الذين يعملون في مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وفريق الأمم المتحدة القطري، والمنظمات الأخرى ذات الصلة، وكذلك بأعضاء المنظمات غير الحكومية لتقديم المساعدة الإنسانية الذين يعملون في ظل ظروف صعبة.